# الفصل الثامن

## الاتجاهات السياسية لدولة الوحدة اليمنية

- انتخابات مجلس النواب ونتائجها.
- الحكومة الائتلافية وبرنامجها الإصلاحي.
- موقف اليمن من أزمة الخليج.

obeikandl.com

# الاتجاهات السياسية لدولة الوحدة اليمنية

جاءت الوحدة اليمنية تحمل بين جوانبها هموم البناء ومستقبل البقاء بناء الإنسان ومتطلباته المستقبلية والنظرة الاستشرافية لمستقبل اليمن، وهموم التمزق العربي، والشتات الفلسطيني، وعقدة الاستعلاء الصهيوني في المنطقة. بدأت المرحلة الانتقالية تعمل على الخلاص من آثار التشطير وترسبات الماضي، من خلال العمل الانتخابي البرلماني، واشترك في الاقتراع البرلماني أكثر من سبعة عشر حزباً، إلى جانب الجموع من المستقلين. وكانت نتائجه تبشر باستمرارية العمل الديمقراطي في الجمهورية اليمنية.

الجانب الآخر هو انعكاس أزمة الخليج على السياسة المالية اليمنية، وانسحب الموقف اليمني المتحذلق على أنماط العلاقات اليمنية مع دول الخليج والسعودية ومصر، واستطاعت اليمن أن تعيد حسابها مع دول الجوار، وبالذات مع المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، واتخذ اليمن مبدأ لا ضرر ولا ضرار، في مسألة ترسيم الحدود اليمنية السعودية، والحدود اليمنية العمانية.

## انتخابات مجلس النواب ونتائجها:-

كل حراك سياسي متجدد، يمنح الأمل ويعطي تصوراً نحو آفاق المستقبل. ومن مميزات دولة الوحدة اليمنية، إرساء التعددية السياسية، وإشاعة العمل الديمقراطي، القائم على لغة الحوار بين السلطة الحاكمة. والأحزاب السياسية، ويعتبر العمل الحزبي قفزة نوعية في تاريخ اليمن السياسي الجديد، وعلى الرغم أن التجربة الديمقراطية لم تأخذ حقها بعد، تحاكي الأحزاب السياسية في العالم الثالث والعالم الغربي، لأنها مقدمة مشروطة للحراك السياسي في الساحة اليمنية، والتي أفرزت العمل الانتخابي لمجلس النواب.

كان من المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية بعد ستة أشهر من عقد اتفاقية دولة الوحدة اليمنية إلا أنه أعيد النظر في تمديد الفترة الانتقالية إلى عامين ونصف. وألقت اللجنة العليا للانتخابات برئاسة، عبد الكريم العرشي، عضو مجلس الرئاسة، تأخير إنجاز مهامها على الحكومة التي تأخرت في إعداد قانون

الانتخابات العامة، وعدم توافر البيانات عن الإحصاءات السكانية. وأعقبت اللجنة العليا في رسالة لها موجهة إلى مجلس الرئاسة، جاء في مضمونها أن الضرورة الظرفية تقتضي تحديد يوم الاقتراع في ١٨ فبراير١٩٩٣م.

وجاء في سياق الرسالة أنه كان المؤمل لدى القيادة السياسية والسلطات الدستورية والتنظيمات الحزبية والمواطنين، أن اللجنة العليا ستتمكن من استكمال الإجراءات للانتخابات النيابية العامة قبل نهاية الفترة الانتقالية. إلا أن اللجنة العليا ترى أن المدة الباقية من الفترة الانتقالية غير كافية لإنجاز بقية مهامها في الإعداد والتحضير ثم تنفيذ أعمال الانتخابات النيابية بمرحلتيها قبل تاريخ ٢١ نوفمبر١٩٩٢م، وهو موعد انتهاء الفترة الانتقالية.

وأوضحت الرسالة الموجهة لمجلس رئاسة الجمهورية، الأسباب التي دعتها للإعلان عن تمديد المرحلة الانتقالية ومن بينها استكمال تقسيم الدوائر الانتخابية، وإعداد سجلات قيد ثابتة للناخبين، على ضوء التقسيمات الجديدة للدوائر، ووفقاً للبيانات السكانية التي تقدم بها الجهاز المركزي للتخطيط والتي بلغ اجماليها أربعة عشر مليوناً ومئتين وستة وخمسين ألفاً وسبعمائة وثلاثة وعشرين نسمة، تعمل اللجنة الفنية في إعداد مشروع الدوائر على ضوء البيانات السكانية. وبينت الرسالة، أن اللجنة العليا تعمل على إعداد لجان متفرعة عن اللجنة العليا، وهي لجنة فنية وأخرى أمنية، ولجنة قانونية، ولجنة إعلامية، ولجنة مالية، وسكرتارية اللجنة العليا. وحددت الرسالة المدة الزمنية لإنهاء أعمال اللجنة العليا للانتخابات، في أواخر شهر نوفمبر١٩٩٢م على أن تحدد المدة اللازمة لتنفيذ الإجراءات الانتخابية بثلاثة وثمانين يوماً، تبدأ من تاريخ ٢٦ نوفمبر١٩٩٢م، بحيث يحدد شهر لعملية قيد وتسجيل الناخبين، وثلاثة وعشرون يوماً لنشر أسماء الناخبين، وتلقي الطعون والبت فيها، وشهر واحد لتقديم طلبات الترشيح، وبناء على ذلك يكون الموعد المقترح تحديده للاقتراع هو يوم ١٨فبراير١٩٩٣م."[١]

---

١) جريدة الشرق الأوسط –لندن، عدد(٥٠٨٥)، ١٩٩٢/١٠/٣٠م، " الوثيقة الموجهة لمجلس الرئاسة بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٨م.

لكن اللجنة العليا للانتخابات رغم ما التزمت به من أنها سوف تنتهي من مهامها في أواخر ١٩٩٢م، إلا أن ظرف الإعداد لم يكن ميسرا، فقد واجهت اللجنة العليا للانتخابات مشكلات داخلية، تمثلت بالجانب الفني. لذلك رأت اللجنة تمديد المرحلة الانتقالية.

وخوفاً من الإعلان عن الفراغ الدستوري، عقدت لقاءات مشتركة بين رئيس مجلس الرئاسة، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ونائب رئيس مجلس القضاء الأعلى، ووزير الشؤون القانونية وذلك لمعالجة الجانب الدستوري للمرحلة التي تفصل بين نهاية الفترة الانتقالية في ٢٢نوفمبر١٩٩٢م، وتم الاتفاق على تحديد موعد جديد لبدء الاقتراع.

وجاء هذا الاجتماع نتيجة بروز خلافات بين ممثلي الحزبين الحاكمين حول بعض الأمور الإجرائية، وتعثر جهود تنقية الأجواء بين قيادتيهما، وكانت فكرة التمديد للفترة الانتقالية وتأجيل الانتخابات، حصيلة رغبة الحزبين الحاكمين" المؤتمر والحزب الاشتراكي"، ليتمكن كل منهما من تهيئة نفسه لخوض غمار معركة الانتخابات. وكذا يكون للجنة العليا للانتخابات متسع لاستكمال مشاكلها الفنية. ورغم أن الأحزاب الممثلة في اللجنة العليا للانتخابات وافقت على فكرة تأجيل الانتخابات، إلا أن مواقفها تباينت إزاء تمديد الفترة الانتقالية. حيث اقترح حزب التجمع اليمني للإصلاح، والحزب الوحدوي الشعبي الناصري، حل مجلس النواب والوزراء، وتشكيل حكومة ائتلافية، تحضر لإجراء الانتخابات العامة، فيما رأت أحزاب أخرى أن يتم التمديد لمجالس الرئاسة والنواب والوزراء. والاتفاق على موعد جديد للانتخابات. أثر ذلك صدر إعلانان دستوريان، في نوفمبر١٩٩٢م، بتجديد صلاحية المؤسسة الدستورية، وتحديد يوم السابع والعشرين من إبريل١٩٩٣م، موعداً لإجراء الانتخابات النيابية العامة."[1] وأخذت عملية استكمال الشروط اللازمة للبدء في الخطوات الفعلية لإجراء الانتخابات، ما يقارب من خمسة اشهر وتكونت من ثلاث مراحل:-

---

١) جريدة الحياة- بيروت، عدد(١١٠٣١)، ١٩٩٣/٤/٢٦م.

الأولى:- بدأت في ٢١يناير١٩٩٣م، حيث قامت بتنظيم سجلات الناخبين في دوائر الجمهورية، البالغ عددها، (٣٠١) دائرة. وشكلت لهذه المهمة (٤٠٣٤) لجنة، ونتج عن ذلك تسجيل (٢,١٨٩,٤٧٣) مواطناً من الذكور، أي بنسبة ٧١٪ ممن بلغوا السن القانونية، أما عدد النساء اللاتي سجلن في جداول الناخبين، فبلغ،(٥٠١٥٩١)، من مجموع (٣,٣٠٦,٨٨٣) امرأة، أي بنسبة ١٦٪ ممن يتمتعون بالحق الانتخابي. وتصدرت محافظة عدن، المرتبة الأولى، من حيث إقبال النساء من بين ثمانية عشر محافظة، إذبلغ عدد الإقبال في التسجيل(٤٧,٣٧٦) امرأة، تليها أمانة العاصمة صنعاء التي احتلت المركز الثاني، في الإقبال لتسجيل النساء، والمرتبة الأولى في تسجيل الذكور.

الثانية:- بدأت في الثامن والعشرين من مارس ١٩٩٣م، وهي مرحلة قبول طلبات الترشيح لعضوية مجلس النواب، وفقاً لنص قانون الانتخابات، مادة (٥١)".. أن يكون يمنيا، أن لا يقل سنه عن خمسة وعشرين عاماً، أن لا يكون أمياً، وأن يكون مستقيم الخلق والسلوك ومحافظاً على الشعائر الدينية، وأن لا يكون قد صدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وأن لا يكون عاملاً في التهريب أو الممنوعات"[1].

وفي إطار الترشيحات تقدم عشرون حزباً وتنظيماً سياسياً، بمرشحيهم، وكذا خمسون امرأة، حيث وصل إجمالي عددهم إلى (٤٧٥٥) مرشحاً يتنافسون على "٣٠١"، مقعداً نيابياً. "[2]

وفرضت اللجنة العليا ضوابط في استخدام وسائل الإعلام الرسمية منذ أواخر مارس وحتى نهاية شهر إبريل١٩٩٣م، فمنعت نشر أو إذاعة أو بث تلفزيوني لأي نشاط للحزبين الحاكمين أو غيرهما من التنظيمات السياسية. وحرمت ضوابط الدعاية الانتخابية، إنفاق المال العام، لأي حزب. لكن هذا البند لم ينطبق على الحزبين الحاكمين، المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي، فقد أنفقا

---

١) قانون الانتخابات العامة، منشورات ٢٦ سبتمبر – صنعاء، ص٢٧.

٢) جريدة الحياة – بيروت، عدد(١١٠٣١)، ١٩٩٣/٤/٢٦م.

بسخاء على مرشحيهم من المال العام، دون اعتبار لردود الفعل لدى الأحزاب الأخرى.

واتخذت اللجنة العليا إجراءات أمنية صارمة، لترقب أي احتمال لأي نوع من مثيري الفوضى أو الشغب يوم الاقتراع، بقوة تقدر بستة وثلاثين ألفاً من جنود القوات المسلحة، والأمن، لحماية صناديق الاقتراع في المراكز الانتخابية والمحافظة على الأمن.

المرحلة الثالثة:- وتمثلت بالبرامج الحزبية التي توضح الأهداف السياسية والإصلاحية للحزب، وإن كان هناك اختلاف في معظم البرامج بوجهات النظر إلا أن أوجه التقارب تلتقي في جوانب كثيرة وخاضت الأحزاب من خلالها المعركة الانتخابية في شهر إبريل١٩٩٣م.

ومن الثوابت المشتركة بين الأحزاب في الانتخابات، ما تمثل بأن الإسلام منطلق فكري للمجتمع اليمني، وأن حماية الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية مسؤولية وطنية جماعية، وأن إذابة النعرات المذهبية والطائفية والمناطقية والتي طفت على السطح بعد الوحدة هي مسؤولية قادة الفكر والأحزاب والطلائع الشابة المؤمنة بوحدة الوطن.

إن منطلق بناء الدولة الحديثة لن يتم إلا من خلال ترسيخ الديمقراطية وتداول السلطة بشكل سلمي واحترام حقوق الإنسان، وإن بناء الاقتصاد الوطني وإصلاح الأوضاع الاقتصادية لا يتم إلا من خلال التنسيق بين القطاعات الاقتصادية، الخاص، العام، والمختلط، والتعاوني.. وتوحد الرؤى في مسألة محاربة الفساد الإداري والمالي، وتأكيد مبدأ الثواب والعقاب والعمل على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب."[1]

وباعتبار أن التعليم قضية أساسية، فقد دعت الأحزاب في برامجها إلى إعادة النظر في السياسة التعليمية، والعمل على ربط التعليم باحتياجات خطط التنمية

---

١) رشاد محمد العليمي، وآخر: البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية، دراسة مقارنة، الآفاق للطباعة والنشر – صنعاء ١٩٩٣م، ص٣٩.

والتوسع في إنشاء المعاهد الفنية والتخصصية، وإلزامية مبدأ التعليم، وتحسين أوضاع نظام التعليم العام، والإسراع في إنجاز محو الأمية في الجمهورية.

وفي إطار الإدارة المحلية، تطابقت وجهات النظر على تطبيق نظام الحكم المحلي، والانتخابات المحلية، والاهتمام بالثقافة والعلوم والبحث العلمي، وتطوير الخدمات الاجتماعية المختلفة.

ومن أجل دعم النهضة الزراعية، فالضرورة تقتضي التوسع في الاستثمار الزراعي. وكذا تطور الصناعات الممكنة لذلك. وتطوير وتحديث المؤسسات العسكرية والأمنية، والعمل على إعادة تنظيمها، والاهتمام بتأهيل وتدريب منتسبيها. ولا يحق لمنتسبي القوات المسلحة والأمن الانتساب لأي حزب كونهما حماة للشرعية الدستورية، وفي إطار الشؤون الخارجية، ضرورة دعم القضية الفلسطينية، وتعزيز التضامن العربي والإسلامي وبشكل خاص مع دول الجوار."[1]

وتمكن اليمنيون من إجراء الانتخابات في السابع والعشرين من شهر إبريل١٩٩٣م. وأدلى(٢,٢٧١,١٨٥) مواطناً، بأصواتهم من مجموع(٢,٦٨٨,٣٢٢) مواطناً ذكوراً وإناثاً، سجلوا أنفسهم كناخبين بمايقارب٨٤٪ نسبة الإقبال.

وبرغم المخالفات والخروقات للحزبين الحاكمين، والتي أثرت في النتائج لصالح الحزبين الحاكمين، كل في منطقة نفوذه.. المؤتمر الشعبي العام، في المحافظات الشمالية، والحزب الاشتراكي، في المحافظات الجنوبية، والتي كانت تشكل اليمن الجنوبي."[2]

إن النتائج الانتخابية من ناحية تحليلية، نلاحظ أن الأحزاب السياسية في اليمن قد استوعبت الحدث الوحدوي بعمق المؤمن بقضية الوطن، وبالتالي فالأحزاب العشرون، الذين دخلوا معترك الانتخابات قد نجح ثمانية أحزاب منهم، في الحصول على مقاعد في مجلس النواب، وهي على الترتيب، المؤتمر الشعبي العام، وحصل على ١٢٣، مقعداً، وحزب التجمع اليمني للإصلاح، وحصل على ٦٢،

---

١) المرجع نفسه، ص٤٠.

٢) جريدة المستقلة – تونس، العدد،٦(١/يونيو١٩٩٣م) .

مقعداً، وحصل الحزب الاشتراكي على٥٦، مقعداً، وحزب البعث، وحصل على ٧، مقاعد، وحزب الحق، وحصل على مقعدين، وحصل التنظيم الوحدوي الناصري، على مقعد واحد، وحزب تنظيم التصحيح الناصري، وحصل على مقعد واحد أيضاً، والحزب الديمقراطي الناصري، من ناحية، حصل على مقعد، أما المستقلون فقد حصلوا على٤٧، مقعداً.

وخسرت الأحزاب الباقية وعددها(١٢) حزباً، حيث لم توفق في حصولها على أية مقاعد في مجلس النواب، وهي: رابطة أبناء اليمن، واتحاد القوى الشعبية، والجبهة الوطنية الديمقراطية، وحزب جبهة التحرير، والتجمع الوحدوي اليمني، والتنظيم السبتمبري، والتنظيم الشعبي لجبهة التحرير، والحزب القومي الاجتماعي، والحزب الديمقراطي الثوري، وحزب التلاحم الوطني، وحزب الحركة الديمقراطية، ومنظمة البعث."[١]

ومن الملاحظ أن مشاركة المرأة قد بلغت٢٠٪ من المسجلين، في كشوف الانتخابات، وبلغت نسبة تصويتها ٤٠٪ وعدد المرشحات لمجلس النواب (٤٠) مرشحة، نجح منهن اثنتان إحداهما مستقلة في الدائرة(١٤٨) من محافظة حضرموت، والأخرى مرشحة الحزب الاشتراكي، في عدن، وقد بلغت نسبة المستقلين ثلاثة أرباع المرشحين، وترجع زيادة نسبة المستقلين إلى حداثة عهد اليمن بالديمقراطية، ولجوء بعض الأحزاب إلى إشراك بعض أعضائها في الانتخابات كمستقلين في الدوائر التي لا تتمتع فيها بشعبية وهذا ما يفسر انضمام بعض من المستقلين إلى حزبي السلطة، المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي، بعد ظهور النتائج."[٢]

ويوضح الجدول التالي عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب المتنافسة، والأصوات التي ترتب عليها التواجد الفعلي لكل حزب في الساحة اليمنية.

---

١) عبد الله صالح: الانتخابات اليمنية ومستقبل الوحدة، السياسة الدولية، عدد(١١٣)، يوليو، ١٩٩٣م.، ص١٧٣.

٢) المرجع نفسه، ص١٧٤.

جدول يوضح نسبة المشاركة الحزبية في انتخابات مجلس النواب

| • الحزب/ التنظيم | • عدد المرشحين | • عدد الأصوات • الحاصل عليها | • عدد المقاعد • الحاصل عليها الحزب | • نسبة عدد المقاعد إلى إجمالي عدد مجلس النواب |
|---|---|---|---|---|
| • المؤتمر الشعبي العام | • ٢٤٧ | • ٦٤٠، ٥٢٣ | • ١٢٣ | • ٤١٪ |
| • حزب التجمع اليمني للإصلاح | • ١٧٦ | • ٣٧٨، ٧٧٥ | • ٦٢ | • ٢١٪ |
| • الحزب الاشتراكي | • ٢١٠ | • ٤١٣، ٤٠٤ | • ٥٦ | • ١٩٪ |
| • حزب البعث العربي الاشتراكي | • ١٦٠ | • ٣٨١،٧٦ | • ٧ | • ٢٪ |
| • التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري | • ٩٣ | • | • | • ٢ ٪ |
| • تنظيم التصحيح | • ٢٥ | • | • | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الشعبي الناصري | | | | |
| • الحزب الناصري الديمقراطي | • ٢٦ | • | • | |
| • حزب الحق | • ٦٢ | • | • | |
| • المستقلون | • - | • - | • ٤٧ | • ١٥٪ |
| • دائرة مؤجلة | • ١ | • - | • ١ | • - |
| • الإجمالي | | | | • ١٠٠ ٪ |

واستطاع المؤتمر الشعبي العام الحصول على(١٢٣) مقعداً تقل عن الأغلبية المطلقه رغم انضمام عدد من المستقلين إليه،وانضم آخرون إلى الحزب الاشتراكي، وحزب الإصلاح، بينما بقي آخرون مستقلون في إطار التركيبية الجديدة لمجلس النواب.

ويرجع نجاح المؤتمر إلى شيئين أساسيين.. الأول، انه انتقى مرشحيه من الوجهاء والمشايخ، وأصحاب النفوذ، والتجار، الأمر الثاني.. انه عمد إلى التنسيق سراً مع حزب الإصلاح باعتبار أن القاسم المشترك بينهما هو الميثاق الوطني، والذي أكده رئيس حزب الإصلاح، عبد الله الأحمر.. في مقابلة له مع مجلة العالم اللندنية.[1] حيث قال، في معرض حديثه عن علاقة حزبه بالمؤتمر:".. أما الميثاق فما زلنا نعتبره"حقنا" ولازلنا نؤمن به، فإذا كان هنالك قاسم مشترك بيننا وبين المؤتمر الشعبي فهو من هذا المنطلق". ونسق المؤتمر أيضاً مع الحزب الاشتراكي شريكه في الحكم. أما التجمع اليمني للإصلاح، والذي حصل على ٦٢مقعداً متخلياً بذلك عدد مقاعد الحزب الاشتراكي، إلا أن هذا يعود إلى حجمه ونفوذه السياسي في الساحة، حيث يضم بالإضافة إلى الإخوان المسلمين، كقوة سياسية منظمة،

---

١) مجلة العالم – لندن، عدد(٤٥٣)، ١٧/١٠/١٩٩٢م.

والبعض من قبائل الشمال مثل، حاشد، وبكيل، وعناصر سياسية أخرى، بالإضافة إلى مجموعة من التجار إلى الحزب. ويسيطر الحزب على المعاهد العلمية الدينية في مختلف مراحل التعليم، وعدد هذه المعاهد حوالي "٧٠٠" معهد تضم أكثر من "١٠٠، ٣١٥" طالب، و"٣٩٣٠" مدرساً، ويسيطر الإصلاح أيضاً على تخريج المرشدين الدينيين الذين يتوزعون على المساجد."[١]

ويرى بعض المحللين للخطاب السياسي للحزب الاشتراكي، "[٢]" أن الانتخابات تعتبر استفتاء شعبياً، بالتالي فمصلحة الحزب في المحافظات الجنوبية، والشرقية، في اكتساحه لمعظم المقاعد، أعطى للحزب ثقته بنفسه، وقد قبل قواعد اللعبة القائمة على وجود أكثرية وأقلية، كأي نظام ديمقراطي في العالم تجري فيه انتخابات، وتكيف مع هذه القواعد على طريقته.

## الحكومة الائتلافية وبرنامجها الإصلاحي:

اقتضت نتائج الانتخابات للمجلس النيابي انتخاب رئيس للمجلس النيابي بالتصويت، ونجح رئيس حزب الإصلاح عبد الله بن حسين الأحمر، في تولي رئاسة مجلس النواب بأغلبية الأصوات. وبدأ المجلس أعماله بإيجاد صيغة ائتلافية لتشكيل حكومة من الأحزاب الثلاثة، المؤتمر، الاشتراكي والإصلاح. وتضمن الاتفاق ضوابط يلتزم بها أحزاب الائتلاف الثلاثة.

وتراعي الحكومة الائتلافية في تشكيلها مقتضيات المصلحة الوطنية العليا، ومقدرة أعضائها على تنفيذ السياسات المقررة مع وضع الخطط والبرامج لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، على أن يؤخذ بعين الاعتبار ثقل كل طرف في الائتلاف حسب نسبته إلى مجموع الأطراف المؤتلفة. وتحدد الوثيقة المسؤولية الجماعية للحكومة أمام مجلس الرئاسة ومجلس النواب، في أداء مهامها وتنفيذ

---

١) عبد الله صالح، مرجع سابق، ص١٧٤.

٢) خير الله خير الله: خلافات الأحزاب لا تلغي السير إلى ديمقراطية بمنية، جريدة الحياة – بيروت، عدد(١١١٢٦)، تاريخ٢١/٧/١٩٩٣م.

سياستها على أن يتحمل كل وزير المسؤولية الشخصية في إدارة شئون وزارته وفقا للأنظمة والقوانين النافذة.

ونص الاتفاق على التقيد بنصوص قانون الخدمة المدنية، ولائحته التنفيذية، وحرصاً على انسجام وتعاون أعضاء الحكومة، يعمل رئيس الحكومة على التوصل إلى وفاق حول المسائل السيادية، والقضايا الأساسية، المرتبطة بالسياسة، والتوجهات العامة للدولة. ويلتزم الوزراء بالتقيد بتوجيهات رئيس الحكومة، في حدود القوانين واللوائح، وتشكل لجنة تتولى التنسيق بين كتلة المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، وبين كتلة التجمع اليمني للإصلاح، على مستوى مجلس النواب وفقا للائحة، بما يعزز التعاون والتكامل بين المؤسسات الدستورية في إطار مبدأ الفصل بين السلطات، وبما لا يخل بصلاحيات مجلس النواب المنصوص عليها بالدستور. وتلتزم الأطراف المتفقة والموقعة على الاتفاق بعدم تبني مواقف معارضة للسياسات المتفق عليها.وتتقيد الأحزاب والتنظيمات الموقعة على هذا الاتفاق بالسياسات الخارجية للدولة. ولذلك الغرض تشكل لجان لمعالجة ديمومة الاتفاق على النحو التالي: -

١- لجنة لوضع لائحة نظام عمل المؤتلفين في مجلس الوزراء.

٢- لجنة لوضع لائحة للتعاون والتنسيق بين الأطراف المؤتلفة على مستوى مجلس النواب.

٣- لجنة من أعضاء الحكومة الائتلافية لوضع برنامج الحكومة على ضوء الموجهات الأساسية المقرة.

ومن حق أي طرف موقع على هذا الاتفاق إذا وجد أنه لا يستطيع مواصلة المشاركة في الحكومة أن يقدم الأسباب الموجبة لذلك إلى رئيس الحكومة وبالتالي من حق الطرف الراغب في الانسحاب من الائتلاف إعلان انسحابه موضحاً الأسباب وتعلن في وسائل الإعلام. وفي جميع الأحوال تنص الاتفاقية على عدم جواز

الانسحاب قبل مرور عام على تشكيل الحكومة، كما لا يجوز الانسحاب قبل موعد الانتخابات النيابية بستة أشهر."[1]

وأصدر رئيس الجمهورية قراراً بتكليف، حيدر أبوبكر العطاس، عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، بتشكيل حكومة ائتلافية. واتفق على تكوين الحكومة من ٣١ وزيراً، ١٥ حقيبة وزارية للمؤتمر، و٩ حقائب وزارية للحزب الاشتراكي، و٦ حقائب للإصلاح، وحقيبة وزارية لحزب البعث، على الرغم من أنه لم يدخل في الائتلاف حيث تم تعيين مجاهد أبو شوارب، نائباً لرئيس مجلس الوزراء، باعتباره أحد رموز قبائل حاشد، و ليس باعتباره بعثياً مما أثار ضغينة، عبد العزيز الشايف، من أكبر مشايخ بكيل، وكان عضوا في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام وقدم استقالته من المؤتمر الشعبي احتجاجاً على استئثار رموز قبائل حاشد على مراكز السلطة دون بكيل. وقدمت الحكومة بيانها إلى مجلس النواب، والذي احتوى على تشخيص الوضع، وإبراز المشاكل التي سوف تقوم الحكومة بمعالجتها.

على الصعيد السياسي، يقرر البيان بأن حداثة التجربة السياسية الديمقراطية، والمتمثلة في التعددية الحزبية، قد ألقت بظلها على الأوضاع السياسية. وأفرزت المرحلة الانتقالية صوراً من الممارسات السلبية، وأوضح البيان بأن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد. هي نتيجة حتمية لانعدام الجدية بالأخذ بالحلول العلمية في الاقتصاد، إلى جانب عودة المغتربين اليمنيين إبان أزمة الخليج، وأبرز مؤشرات الأزمة الاقتصادية تتمثل في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة البطالة وارتفاع الأسعار وتدهور قيمة العملة الوطنية، وعجز الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، وسيادة النمط الاستهلاكي لدى الدولة والمجتمع، وضعف البنية الإنتاجية الوطنية، وغير ذلك من المؤشرات الكلية التي تبقي اليمن في دائرة البلدان الأقل نمواً.

---

١) جريدة الحياة: لندن، عدد(١١٠٦٥) تاريخ ٣٠ مايو١٩٩٣م.

وترى الحكومة أن المشكلات الاقتصادية والمالية، هي نتاج تراكمات مختلفة، واختلالات هيكلية حادة بسبب ضآلة الموارد الداخلية وانحسار الموارد الخارجية، مما تعسر على الحكومة مواجهته في الفترات الزمنية القصيرة الأجل، ويأتي التغيير باتجاه تأكيد الفكرة للمسار الاقتصادي الجديد القائم على آلية السوق والحرية الاقتصادية."[1]

وفي الجانب الإداري ترى الحكومة أنها ستقوم بمعالجة الانفلات الوظيفي، والفساد، والرشوة، والتسيب، والمحسوبية، وغياب مبدأ الثواب والعقاب، وانعدام الرقابة المسئولة، وعدم وضوح الاختصاصات، وتضخم الجهاز الإداري للدولة، ووجود بطالة مقنعة، إلى جانب أسلوب المركزية الشديدة التي تفرز مثل هذه الظاهرة السلبية.

وأشار البيان إلى معالجة الاختلالات الأمنية، من خلال استكمال الدمج العسكري، والأمني، ويعتبر هذا الازدواج نتيجة للإرث ألتشطيري."[2]

وفي أوائل أغسطس١٩٩٣م، أجري نقاش حاد في قاعة مجلس النواب اليمني، حيث حازت حكومة العطاس الائتلافية، على الثقة، بأكثرية كبيرة، جاء ذلك بعد اتفاق بين الأحزاب الثلاثة، " المؤتمر والاشتراكي، والإصلاح" على التعديلات الدستورية.

وفي تصريح للشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، "[3]" رئيس مجلس النواب..قال: على أن الحوار كان ساخناً، ودعا الحكومة إلى ممارسة مهامها التنفيذية، وعقب موافقة مجلس النواب على منح الحكومة الثقة، أعرب رئيس الحكومة، في تصريح له، عن أمله: ". بأن يعمل النواب والحكومة معا لترسيخ الديمقراطية وأن يعرف كل منهما حدود مسؤولياته، ومهماته وصلاحياته، "[4]" وأكد أن الائتلاف

---

١) نص بيان الحكومة، المقدم إلى مجلس النواب اليمني: جريدة المبثاق – صنعاء، عدد(٥٥١) تاريخ ١٩٩٣/٧/٥م.

٢) نفس المرجع.

٣) جريدة الحياة – بيروت، ١٩٩٣/٨/٣م.

٤) العدد نفسه.

الحكومي الثلاثي، سيواصل عمله لتنفيذ المهمات القائمة أمامه. وفي ختام تصريحه أوضح أن مجموعة من النواب تقدمت بمقترحات في شأن التعديلات الدستورية إلى المجلس الذي سيقف أمامها بموجب الدستور.

أما التعديلات الدستورية فقد اتفق الأحزاب الائتلافية الثلاثة، في اجتماع برئاسة رئيس الجمهورية علي صالح، على مشروع التعديلات الدستورية، بعد أن أعيدت صياغة المادة الثالثة من مشروع التعديلات الخاصة بالشريعة الإسلامية. وقد اتفق الطرفان، الحزب الاشتراكي والإصلاح، على صياغة نهائية لهذه المادة، كما يأتي: " الشريعة الإسلامية مصدر التشريعات، والاجتهاد مكفول بما لا يعارضها وبما يحقق مصلحة الأمة وتطورها."[1]

وهو النص البديل من الصيغة السابقة التي عارضها الحزب الاشتراكي، وكانت كالآتي:" الشريعة الإسلامية، مصدر التشريعات والاجتهاد مكفول بما لا يخالفها"، كما أقر مجلس النواب مقترحاً مقدماً من ١٣٠ نائباً بإدخال بعض التعديلات الدستورية، من حيث المبدأ، ومن المقترحات المقدمة إلى مجلس النواب هي إجراء تعديل بالسلطة التنفيذية وإنهاء شكل القيادة الجماعية في رئاسة الجمهورية، واستبدالها برئيس للجمهورية، ونائب له، بدلاً من مجلس الرئاسة الخماسي التكوين، وان يتم اختيار رئيس الجمهورية من الشعب، في انتخابات تنافسية وأن تقدم الترشيحات إلى هذا المنصب إلى رئيس مجلس النواب لدراستها من قبل هيئة رئاسة المجلس ثم تخضع للتزكية من قبل نواب المجلس بحيث يعتبر مرشحاً للمنصب من يحصل على تزكية بنسبة عشرة بالمائة، من عدد أعضاء المجلس، ومن ثم يعتبر رئيساً للجمهورية من يحصل على الأغلبية المطلقة بين المرشحين المتنافسين، وإلا أعيد الترشيح بنفس الإجراءات مرة أخرى.

الجانب الثاني، من الاقتراح ما يخص نظام الحكم، أن يكون عبر اختيار رؤساء الوحدات الإدارية وتحديد أسس ومعايير التقسيم الإداري، وانتخاب المجالس المحلية على مستوى المحافظة، والمديرية، بالانتخاب العام الحر المباشر، والمتساوي

---

١) جريدة الحياة – بيروت، عدد(١١٤٥)، ١٩/٨/١٩٩٣م.

مع توسيع صلاحيات المجالس في مجال الخدمات العامة. واقتراح البرامج والخطط، والموازنات للوحدة الإدارية، والقيام بالإشراف والرقابة والمحاسبة على أجهزة السلطة المحلية، وفقاً للقانون واعتماد اللامركزية الإدارية لنظام الإدارة المحلية. "[1]"

وفي إطار مكون السلطة التشريعية، فقد نصت وثيقة التنسيق بين حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي."[2] " على توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السيادية والاستراتيجية وذلك بالأخذ بمبدأ نظام المجلسين" مجلس النواب، ومجلس الشورى". وإضافة تكوين الجمعية الوطنية، وتتكون من الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى، ويُشكل مكتب للجمعية الوطنية. ويرأس اجتماعاتها نائب رئيس الدولة، ومن وظائفها، اتفاقيات الحدود، ومعاهدات الصلح، والتحالف، بين اليمن والبلدان الأخرى، ومن مهامها أيضاً، تعديل الدستور، وإقرار الترشيحات لرئاسة الدولة وطرحها للانتخاب من قبل الشعب، والنظر في أي خلاف حاد ينشأ بين مجلسي النواب والحكومة.

ويعتبر هذا الحراك السياسي متغيراً مطلوباً في إطار الثوابت المتفق عليها، من الحفاظ على مكتسبات دولة الوحدة اليمنية، من تعددية سياسية، التي تحمل رؤى متعددة، تخدم الطموح اليمني الواحد، وديمقراطية أبرز مهامها الحوار بين الكتل الحزبية بعضها ببعض، حوار قائم على مقومات تاريخية حضارية.

## موقف اليمن من أزمة الخليج:-

تربط اليمن بدول الخليج العربية، والسعودية على وجه خاص، علاقات متينة، وحميمة، عبر تاريخ قديم. وتربطها أيضاً بالعراق علاقة لا تقل أهمية عن علاقتها بدولة الكويت. ولم تكن اليمن في موقفها إزاء أزمة الخليج تقتصر على تأييدها

---

١) جريدة ٢٦ سبتمبر – صنعاء، عدد (٥٥٨) تاريخ ١٩٩٣/٨/٥م.

٢) نص وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد بين الشعبي والاشتراكي: جريدة الميثاق، العدد(٤٤٥)، تاريخ ١٩٩٣/٥/١٧م.

لموقف العراق، بقدر ما كان موقفاً يعبر عن جانب قومي يخص الجامعة العربية، لذلك كان موقف اليمن يتمثل بعدم تدويل الأزمة.

إلا أن تتابع الأحداث وتعنت الموقف العراقي برفضه للقرارات الدولية والإقليمية فسر موقف اليمن عكسياً. ولم تستطع السياسة اليمنية شرح موقفها لدول الخليج. واتخذت اليمن لنفسها موقفاً لا تحسد عليه بحكم موقعها الجغرافي من الأزمة، وكان لأزمة الخليج مقدمات، كانت اليمن فيها وسيطاً في تقريب وجهات النظر.

ففي١٧ يوليو١٩٩٠م اتهمت العراق الكويت والإمارات العربية المتحدة بالانحياز إلى السياسة الأمريكية في تخفيض أسعار النفط على حساب غالبية المنتجين في منظمة الأوبك.

وحرصت اليمن على تطويق الأزمة بحكم علاقتها المتميزة بالعراق ودول الخليج، حيث استقبلت اليمن في أواخر يوليو مبعوث دولة الكويت، عبد الرحمن العوضي، وأعربت اليمن عن حرصها على حل المشكلة عربياً. وأكدت الكويت التزامها بميثاق جامعة الدول العربية وأعلنت عن رغبتها بأن يتخذ العراق مواقف عملية، وعادلة من خلال المساعي العربية.

ومن منطلق الرفض للتدويل، سعت اليمن في التنسيق في موقفها مع الأردن للخروج بحلول ترضي كلاً من العراق والكويت، وإزالة أي آثار على مسار العلاقات بين العراق ومصر، من أجل إفساح المجال أمام الحركة الدبلوماسية المصرية. "[1]

وفي أواخر يوليو تحدث الرئيس اليمني علي صالح، أمام مجلس الرئاسة، عن الدور الذي لعبته الدبلوماسية العربية في حل النزاع العراقي الكويتي، وأن الدولتين أبدتا تفهماً كاملاً لحل الخلاف بينهما، بروح أخوية صادقة، وبما يتفق ومصالح الأمة العربية ويعزز الأمن العربي.

---

١) مجلة السياسة الدولية، الموقف اليمني تجاه أزمة الخليج: هناء محمد زكي، العدد(١٠٢)،اكتوبر١٩٩٠م،،ص٤٠.

وفي إطار التحرك السياسي اليمني، استقبلت صنعاء في أواخر يوليو وزير الداخلية العراقي، سمير محمد عبد الوهاب الذي حمله الرئيس صدام حسين رسالة إلى القيادة اليمنية. كما أجرت القيادة الكويتية اتصالاً هاتفياً مع القيادة اليمنية واستعرضت فيه المستجدات من الأحداث على الساحة العربية.

ورحبت اليمن بنجاح المساعي المصرية في وقف الحملات الإعلامية المتبادلة، واستبعاد التهديد العسكري العراقي واستعداد مصر في التحرك بجولات مكوكية بين الأطراف المتنازعة بهدف المصالحة وتقريب وجهات النظر، وتهيئة عقد قمة ثنائية بين العراق والكويت في جدة. إلا أن تباين وجهات النظر بين الدولتين المتنازعتين ساعد على فشل المحادثات في الجولة الأولى من المباحثات، على أمل أن يكون النجاح حليف الجولة الثانية. وفقد العراق مرونته رغم وعوده لكثير من الزعماء العرب بقبوله الحوار واستبعاد العمل العسكري، وقد أكد الرئيس المصري هذا الموقف في أكثر من حديث، بعدم وفاء الرئيس العراقي بوعوده.

ففي منتصف ليلة الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، تحركت القوات العراقية إلى داخل الكويت، وفرغت من احتلالها قبل الفجر. وأمام هذا الموقف أعلن "زبنجينوبرجينسكي" مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر": "أن أزمة الخليج أصبحت عاطفية بأكثر من اللازم، وشخصية بأكثر من اللازم، وعسكرية بأكثر من اللازم."[1]

وتحرك التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج العراق من الكويت بالقوة العسكرية، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم "٦٧٨"، ويشير هيكل في كتابه حرب الخليج، أنه في يوم ٢ أغسطس وبعد ساعات قليلة من الغزو، كان مجلس الأمن، قد أصدر القرار رقم "٦٦٠"، بإدانة الغزو العراقي للكويت، ومر القرار بإجماع ١٤ صوتاً ضد لاشيء.

---

١) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٢م، ص٧.

وتغيبت اليمن عن الجلسة، وكانت عضواً في مجلس الأمن. وفي٦ أغسطس أصدر مجلس الأمن قراراً رقم٦٦١، بفرض عقوبات اقتصادية على العراق، ومر القرار بأغلبية ١٣ صوتاً لصالحه، وامتناع دولتين عن التصويت هما كوبا واليمن.[١]

وتحت شعار الشرعية الدولية، توالت القوات الغربية والأمريكية بالتواجد على الأراضي السعودية والخليج. واتسم موقف اليمن بالرفض للغزو العراقي للكويت، والرفض للتدخل الأجنبي في الأزمة، باعتبار أن القضية بالأساس عربية وهي مهام واجبات الجامعة العربية.

وعلى المستوى القومي الإقليمي، عقد في القاهرة مؤتمر القمة العربية، وأعد وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل، مشروع قرار، وأثار هذا المشروع إشكالية حوارية، وتبايناً في المواقف بين رؤساء وملوك الدول العربية.

أكد المشروع على ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن، رقم ٦٦٠، ورقم، ٦٦١، ورقم٦٦٢، بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية، وإدانة العدوان العراقي على دولة الكويت، وعدم الاعتراف بقرار العراق، بضم الكويت إليه، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فوراً، وإعادتها إلى مواقعها السابقة بتاريخ ١أغسطس١٩٩٠م، وتأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الإقليمية باعتباره دولة عضواً في جامعة الدول العربية، وفي الأمم المتحدة، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي، وشجب التهديدات العراقية، واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود السعودية، وطالب القرار بالانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت، وعودة السلطة الشرعية للكويت.واعترض طارق عزيز،وزير خارجية العراق، على مشروع القرار الذي وزع بين الأعضاء، وحسب رواية هيكل.[٢]

---

١) المرجع نفسه، ص٣٢.

٢) هيكل: حرب الخليج، المرجع السابق، ص٤٢٨.

إن المشروع وضع بالتشاور بين مصر وسوريا والسعودية، وبعض دول الخليج. لكن المشروع وزع عن طريق الأمانه العامة. وجرت مناقشات حادة بين الأعضاء، ثم وقف الرئيس مبارك يلقي خطابه، وأوجز نقاطاً اعتبرها مدخلاً لحل يؤدي إلى مخرج من ألازمة منها، إما عمل عربي فعال، أو تدخل أجنبي. لكنه أكد على أن المظلة العربية هي المخرج، واستخدام القوة مرفوض داخل الأسرة الواحدة، والاستيلاء على الأرض بالقوة أمر غير مقبول. وأكد بأن الفرصة مازالت قائمة لإيجاد حلول سلمية.

وداخل أروقة المؤتمر تصاعدت حدة الحديث بين القادة العرب، بين معترض وموافق على مشروع القرار، حيث أبدى الرئيس السوداني، عمر البشير، ملاحظاته على المشروع مؤكدا أن تواجد القوات الأجنبية في الأراضي السعودية مؤشر خطير على الأمة. ورد عليه الملك فهد، قائلاً: " إن الأخ السوداني لا يعرف ماذا يقول وكلامه مليء بالخلط". "[1]"

ومن خلال هذا الحوار الساخن رأى الرئيس المصري، مبارك، حل الإشكال، وبصفته رئيساً للمؤتمر فقد اقترح طرح المشروع للتصويت، ورفض تأجيل التصويت حسماً للموقف، وطلب من الموافقين على مشروع القرار أن يرفعوا أيديهم، وتبين أن الأغلبية موافقة وهم" أحد عشر صوتا"، ثم رفع الجلسة. وانسحب الوفد العراقي محتجاً عندما بدأ التصويت، وتوجه إلى المطار، وظهر من خلال التصويت أن اليمن والجزائر والأردن، امتنعوا عن التصويت، وأن العراق وليبيا كليهما يرفض القرار، وأن السودان وفلسطين وموريتانيا تتحفظ على القرار.

وتضررت اليمن كثيراً من حرب الخليج، ومن أبرز هذه الأضرار، عودة أعداد كبيرة من اليمنيين العاملين بالسعودية، حيث اتخذت ضدهم إجراءات صارمة منها إلغاء الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، وأهمها إعفاؤهم من شروط وجود كفيل سعودي لكل شخص. ولم يكن بإمكان معظمهم الحصول على كفيل سعودي خلال شهر، وقد تباينت التقديرات بالعائدين اليمنيين مابين"٨٠٠ ألف" ومليون

---

١) المرجع نفسه، ص٤٣٤.

فأكثر، من العمال العاملين بالمملكة السعودية" وترتب على ذلك فقدان عائلاتهم لمصدر رزقها. كما تعرضوا لمعاملة قاسية من السلطات السعودية خلال عودتهم.

أما التجار منهم فقد فرض عليهم حصار صارم من الإجراءات نتيجة وجود بضائع بمتاجرهم اضطر معظمهم إلى طرحها بأسعار منخفضة.أما الذين بقوا بالسعودية فقد انخفضت تحويلا تهم، وكانت جملة تحويلات اليمنيين من السعودية تصل إلى نحو ملياري دولار سنوياً."[1]" وبذلك فقدت الحكومة اليمنية المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، إلى جانب ما تحملته الحكومة اليمنية من أعباء كبيرة للعائدين من نقل وإيواء، فضلاً عن تكلفة إيجاد أعمالهم، وكذا العائدون من الكويت، وقدر عددهم بحوالي"٣٥"ألف يمني، وفقدت اليمن المنح السنوية التي كانت تحصل عليها من الكويت،والعراق، لدعم الميزانية. وتقدر بحوالي خمسين مليون دولار من العراق، فقدت منها"٢٠مليون"دولار، عام١٩٩٠م،و١٨، ٣ مليون دولار من الكويت لدعم خدمات التعليم والرعاية الصحية، كما توقف التمويل العراقي والكويتي لبعض المشروعات اليمنية.

وقد كان العراق ملتزما بتنفيذ مشروعات تبلغ قيمتها ٧٠ مليون دولار، بينما كانت الكويت ملتزمة بمشروعات أخرى تصل قيمتها الى حوالي ٦،٨ مليون دولار. فضلا عن قروض مميزة سبق أن خصصها الصندوق الكويتي للتنمية"١٠٨ ملايين دولار" .والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. "٢٨٨، ٥ مليون دولار "، لتنفيذ مشاريع في اليمن.

وبلغت خسائر اليمن من صادراتها للعراق والكويت حوالي ٤٣مليون دولار، حتى نها ية عام١٩٩٠م. وادى التزام اليمن بالمقاطعة الاقتصادية للعراق خسائر أخرى نتيجة فقدان اليمن رسوم تكرير بترول العراق والكويت تصل الى حوالي ٥،٤ مليون طن سنوياً، من مصفاة عدن، ورسوم استخدام الميناء، وتوقف استخدام التسهيلات العراقية والكويتيه الخاصة باستخدام البترول للاستهلاك المحلي،

---

١) مجلة المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩١م، "تقرير المنظمة عن اليمن"، ص٢٧٩.

وحددت الحكومة اليمنية هذه الخسائر بحوالي ٤٠ مليون دولار حتى نهاية عام١٩٩٠م."[١] "

هل كانت السياسة اليمنية تجاه أزمة الخليج غير مرضية لحكومة الكويت، والسعودية، ودول الخليج الأخرى؟.

يرى الكاتب الكويتي"محمد الرميحي، "[٢]" أن وضع اليمن في العلاقات الخليجية يختلف عن وضع دول الضد الأخرى، كالجزائر، وموريتانيا، والسودان، لأن اليمن من حيث موقعها الجغرافي، تقع على حدود دولتين من دول مجلس التعاون الخليجي" السعودية، وعمان".

وقد أشار الرميحي إلى ما قاله وزير خارجية اليمن السابق، عبد الكريم الأرياني، للرئيس العراقي، صدام حسين، مازحاً، في مطلع عام١٩٩١م، في بغداد: "نحن نطمح لأن تكون حدودنا الشمالية مجاورة لحدودكم الجنوبية" وإن صدقت هذه الرواية فهي مزحة ثقيلة. واعتبر الرميحي، تعليق علي صالح، الرئيس اليمني، لمجلة"دير شبيغل – الألمانية".."إن قبر ص لم تأتها قوات دولية، كما جاءت إلى الكويت(...) لأن قبر ص تزرع الطماطم، والكويت تنتج النفط". وهو قول في غلافه التشفي، حسب رأى الكاتب.

هذه الرؤية الخليجية توحي بأن دور السياسة الخارجية اليمنية كانت ضبابية المبدأ، فقد اتجهت اليمن إلى اتخاذ مواقف غير حاسمة تشجب التدخل الأجنبي، وتلح على إمكانية حلول عربية في ظل غياب الموقف العربي الموحد، وتباين الرؤى في مواقف دول الأعضاء بالجامعة العربية. إلى جانب عدم استجابة العراق لأي حل من الحلول العربية المقترحة، ورفضها لقرارات مجلس الجامعة العربية. وقد علق الرميحي، في مقاله.. " العلاقات الكويتية- العربية، بين المحاجة والحسم" بالنص."[٣] ".." لقد تمتع عشرات الآلاف من العمال اليمنيين بالعمل من دون قيود

---

١) المرجع نفسه،ص٢٨٠.

٢) جريدة الحياة – بيروت، عدد(١١٠٨٨)، تاريخ٢٣يونيو١٩٩٣م.

٣) جريدة الحياة – بيروت، عدد(١١٠٨٨) ١٩٩٣/٦/٢٣م.

تذكر في المملكة العربية السعودية، كذلك في الكويت التي قدمت مساعدات كبيرة هي عبارة عن مدارس ومستشفيات، وجامعة، كما شقت الطرق وبنت الوحدات السكنية، وأوصلت الكهرباء إلى الجبال العالية."

لكن اليمن لا تنسى مطلقاً ما قدمته دولة الكويت من مساعدات، وما قدمته المملكة السعودية أيضاً. إلا أن الظروف اليمنية في مربع المستجدات الوحدوية الجديدة، والتعددية الحزبية، فرضت نوعاً من الضغط الشعبي من خلال أحزاب الاتجاه الإسلامي، والبعث، والاتجاهات الناصرية بفصائلها المتعددة بالخروج إلى الشارع في شكل مظاهرات مؤيدة للموقف العراقي، ومعادية للسعودية ودول التحالف بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، ومصر.

كانت السياسة الخارجية اليمنية غير قادرة على الدفاع عن سياسة موقف الدولة تجاه الأزمة، وبالتالي فقد فشلت السياسة الخارجية والإعلامية اليمنية في التأثير على الرأي العام السعودي والخليجي والمصري، على أن موقفها ينطلق من مبدأ تعريب الأزمة ورفضها للتدخل الأجنبي.

كانت هذه الصياغة متعارضة مع الموقف الشعبي اليمني من خلال المظاهرات المعادية للشرعية الدولية في حرب الخليج. وبشكل عملي قامت المملكة السعودية بطرد العمال اليمنيين من أراضيها وتضامنت دول الخليج أيضاً معها. وتعقدت العلاقات الخارجية بين اليمن ودول الجوار بشكل خاص. واستناداً إلى الأرقام المبنية على التعداد العام السكاني في اليمن عام ١٩٧٥م، فقد تبين أنه يوجد "١,٢٣" مليون يمني يعملون في الخارج، وتعتبر أعلى نسبة من العاملين المهاجرين اليمنيين في السعودية حيث يبلغ عددهم أكثر من مليون عامل، يعملون في قطاعات مختلفة."[١]

ويفضل العامل اليمني العمل في المملكة السعودية لقربها جغرافيا من اليمن، لذلك يجد سهولة الانتقال إليها بأي وسيلة قليلة التكلفة، ويعد ظهور النفط في

---

١) خديجة الهبصمي: العلاقات اليمنية السعودية، مرجع سابق، ص٣٢٣، نقلاً عن الجهاز المركزي للتخطيط اليمني، بصنعاء، عام ١٩٧٥م.